

تقرير

عن كتاب الفرقان

مرفوع

إلى حضرة صاحب الفضيلة
الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر

« ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة إنك
أنت الوهاب » .

أصدر حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مأمون الشناوى
شيخ الجامع الأزهر قرارا بتأليف لجنة من حضرات أصحاب الفضيلة الأساتذة :
الشيخ محمد محمد المدنى المفتش بالأزهر ، والشيخ محمد على النجار المدرس بكلية
اللغة العربية ، والشيخ عبد الفتاح القاضى المدرس بمعهد القراءات — لبحث
كتاب « الفرقان لابن الخطيب » الذى ألفه محمد محمد عبد اللطيف أفندى ،
ولإبداء رأى فيه .

وقد وضعت اللجنة هذا التقرير ورفعته الى فضيلة الأستاذ الأكبر .

رمضان — ١٣٦٧ هـ

يوليو — ١٩٤٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرة صاحب الفضيلة مولانا الاستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد : فقد قنا - تنفيذاً لأمر فضيلتكم - يبحث كتاب (الفرقان لابن الخطيب) الذي ألفه محمد محمد عبد اللطيف أفندي ، ومراجعة تقرير شيخ المقاريء عنه ؛ وقد عقدنا لذلك عدة جلسات ، وانتهينا إلى التقرير الآتي :

مقدمة

في مثل هذه الأيام من العام الماضي تسامع الناس أن ناشئاً في إحدى البيئات العلمية المدنية ، رمى القرآن بقول باطل ، واجترأ عليه بما لم يجترأ به أحد من قبل ؛ فزعم أن ما به من القصص ما هو إلا تمثيل وخيال لا حقيقة له ؛ ولم يقف في ذلك عند قصة أو قصص بعينها ، ولكنه طرد هذا الشأن في كل ما قصه القرآن الكريم ، سواء في ذلك ما جاء عن الأنبياء والرسل والأمم ، وما جاء عن غيرهم ؛ ثم لم يقف عند القصص القرآني ، بل طرد هذا الحكم - الحكم بالتمثيل والتثيل - على غيره مما جاء في الكتاب الكريم من أوصاف ونسب ، ماضية كانت أو مستقبلة ، زاعماً أن القرآن ليس فيه ما يدل على أن حوادث هذه القصص تلتم مع الواقع الفعلي أو لا تلتم ، وأن هذه النسب والأوصاف تصادق أو لا تصدق ، وإنما هو أسلوب قصص به غرس فكرة وراء ما تدل عليه الألفاظ بمعانيها اللغوية المعروفة ، أو مشايعة للواقع النفعي الذي كان سائداً عند المعاصرين استغلالاً لمعلوماتهم وإن لم تكن صحيحة في سبيل الدعوة التي جاء بها .

اجترأ هذا الناهي على القول بهذه الفرية ، وأن يرمى بها أقدم ما يقدره المسلمون ، وهو كتاب الله ، بما يرزول عقيدة الناس فيه ، ويشككهم في معانيه ومراميها . وقد أثار هذا العمل الجريء ثائرة المؤمنين ، واستنكره كل ذي عقل وتبصر ، وتكاتف أهل الدين والدولة على درء شره وإطفاء فتنته .

واليوم — يا صاحب الفضيلة — ينبت نابت آخر ، فيجتريء على زعم باطل وفرية منكورة ، وهدفه الذي يرمى إليه هو هدف صاحبه من قبله : كتاب الله .

غير أنه لا يتحدث عن معانيه ومراميها ، ولكن عن رسمه وألفاظه وتلاوته ؛ فيشكك المسلمين في ذلك كله ، ويوهمهم أن كتاب الله لم يكن موضع تحقيق ودقة في كتابته وأدائه وروايته ، وأن ما توارثوه من ذلك إن هو إلا خطأ وضلال مبين .

ومن العجيب أن صاحب الفرية الجديدة ، لم ينبت كسابقه في محيط علمي ، ولم يعرف له أثر يدل على التفكير والبحث والرغبة في معرفة الحق . ومع ذلك تعرض لشأن من أدق الشئون المتصلة بكتاب الله ، فألف ماسماه « الفرقان لابن الخطيب » . وفي هذه النسبة إيهام للقراء بأن هذا الكتاب لعالم قديم من علماء المسلمين يعرفه الناس بالدقة والبحث وشدة العارضة وقوة التفكير . وقد اغتر بذلك فعلا كثير من القراء ، فاشترى الكتاب على هذا الظن ، ثم تبين لهم أنه ليس لابن الخطيب ، وإنما هو لمحمد محمد عبد اللطيف افندي .

وإذا كان الكتاب كما يقولون : يقرأ من عنوانه ، فإن نسبة هذا الكتاب إلى جانب عنوانه ، أماره على ما تنطوى عليه نفس كاتبه من رغبة في الإيهام والتضليل .

* * *

وأول ما يجب أن نسجله عن هذا الكتاب ، أنه ليس بحثاً علمياً على الطريقة الاستدلالية التي تعتمد ^{على} الدرس والموازنة ، والاستنتاج الصحيح ، وإنما هو كتاب تضمن مجموعة من الآراء المردودة ، والأقوال الباطلة في روايتها أو معناها ،

والمذاهب البائدة التي لم يعد أحد من المسلمين يركن إليها أو يعبأ بها ، والتي ليس لها أن تنهض في وجه ما ييطلبها مستنداً إلى التواتر وإجماع المسلمين .

رأى المؤلف هذه الآراء المردودة مذكورة في كتب العلماء الذين تعودوا تسجيل كل شيء يصل إليهم احتفاظاً بناحية من نواحي التاريخ العلمي ، لحشدها في كتابه مستدلاً بها على ما يستحسنه في رسم المصحف أو تلاوته دون أن يأتي بجديد من عنده ، اللهم إلا التهجيم على مقام الأصحاب رضي الله عنهم ، وعلى القراء الذين نقلوا إلى المسلمين كتبهم نقلاً متواتراً بهيئته وقراءاته في ضبط وتحرر ودقة هي مضرب الأمثال ؛ وكأنما لم يكفه ذلك ، فصوّر المصحف المتواتر في الأمة جيلاً بعد جيل مزججاً من الأخطاء الفاحشة ، والمناقضات المتباينة في الهجاء والرسم ، تلك الأخطاء التي جاءت بها كتبه الأولى سقيمة الوضع غير محكمة الصنع (ص ٥٧) . كما خيل للقراء أن القراءات السبع المتواترة إنما جاءت من اختلاف رسم المصحف والتباس هذا الرسم على القراء (ص ١٢٢) إلى غير ذلك .

تحدث المؤلف في كتابه عن عدة موضوعات ، ونحن نتكلم عن أهمها ، مبينين ما في حديثه عنها من خطأ وزيف .

أولاً - رسم المصحف

تناول المؤلف موضوع رسم المصحف بكثير من التخليط ، وقرر أنه يجب كتابته حسب القواعد الإملائية الحديثة ، وارتكب في سبيل تبرير ذلك عدة أوزار ما كان ينبغي له أن يجترأ على ارتكابها

(١) منها أنه رمى انصحابه الذين كتبوا المصحف بالعجز والخطأ والضعف في الرسم ، وصوّروهم للناس كتبة ضعفاء غير خبيرين بما يفعلون ، رسموا المصحف كما تأتّى لهم على غير هدى ، حتى وقعوا في كثير من الأخطاء المتناقضة .

(٢) ومنها أنه عمّد فصلاً بعنوان : لحن الكتاب في المصحف ، زعم فيه أن بالمصحف لحنًا ومخالفة للقواعد العربية ، ومثّل لذلك بقوله تعالى : إن هذان

لساحران » والمتميمين الصلاة والمؤتون الزكاة » إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون » فأصدق وأكن من الصالحين »

وقد ساق المؤلف في ذلك روايات عن عائشة وسعيد بن جبير وأبان بن عثمان ، وكلها روايات مردودة أو ضعيفة ، ليس لدى رأى أن يعارض بها ما ثبت بالتواتر جيلا بعد جيل إلى يومنا هذا ؛ وقد بين العلماء الأوجه الإعرابية لهذه الألفاظ وأمثالها ، كما بينوا المعاني البلاغية المستفادة منها .

وجاء في هذا الفصل أيضا أن بالمصحف تغييرا في الكلمات ، نتيجة تحريف الهجاء ؛ فن ذلك » والذين يؤتون ما آتوا » بدل » والذين يأتون ما أتوا » وقد علق المؤلف على ذلك بأن الأولى هي القراءة المشهورة ، وأن أحدا من القراء لم يورد القراءة الثانية مع وثوق روايتها عن عائشة ، وهي من هي في قرنها . وقد جهل أو تجاهل أن القراء الذين أجمعوا على قراءة » يؤتون ما آتوا » قد استندوا إلى تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت بالتواتر ، وأن رواية عائشة هذه إن صحت فهي رواية آحاد لا تثبت بمثلها القرآن .

ومن ذلك » حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » بدل حتى » تستأذنوا » و » أفلم يأس الذين آمنوا » بدل » أفلم يتبين الذين آمنوا » و » وقضى ربك » بدل » ووصى ربك » وروى عن ابن عباس أنه قال في » حتى تستأنسوا » : إنما هي خطأ من الكاتب ، وفي » أفلم يأس » : أضن أن الكاتب قد كتبها وهو ناعس . وفي » وقضى ربك » أن الواو قد التزقت بالصاد ، كما روى في الأخيرة عن الضحاك : إنما هي » ووصى ربك » ، وكذلك كانت تقرأ وتكتب ، فاستمد كاتبكم فاحتمل القلم مدادا كثيرا ، فالتزقت الواو بالصاد .

وروى عن ابن عباس أيضا أن الواو في قوله تعالى » ولقد آتينا موسى وهرون الفرقان وضياء » زائدة ، ومكانها قوله تعالى » الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم » يريد بذلك أن تقرأ : والذين قال لهم الناس .

وروى عنه أيضا أنه كان يقرأ : مثل نور المؤمن كشكاة ، بدل » مثل نوره كشكاة » . ولا شك أن مثل هذه الروايات لا يعبأ بها ، وليس لها قيمة أمام تواتر

المصحف ، وأنه لم يكن المعول عليه في رواية كلام الله هو الكتابة ، وإنما المعول عليه هو التلقى بالمشافهة .

وقد قال أبو حيان : إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك - أى تستأذنوا بدل تستأنسوا - فهو طاعن في الإسلام ملحد في الدين ، وابن عباس برىء من هذا القول .

وأخرج ابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف ، وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس ، أنه فسر تستأنسوا ، فقال : أى تستأذنوا من يملك الإذن من أصحابها ، يعنى أصحاب البيوت .
وإذن فهذا تفسير لا قراءة .

ويقول أبو حيان أيضا في شأن ما روى عن ابن عباس من قراءة « أفلم يتبين » بدل « أفلم ييأس » : بل هو قول ملحد زنديق . وقال الزحشرى « ونحن ممن لا يصدق هذا في كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وكيف يخفى هذا حتى يبقى ثابتا بين دفتى الإمام (أى المصحف الإمام) ، وهو مصحف عثمان ، وكان متعلبا بين أيدي أولئك الأعلام المحتاطين لدين الله المهيمين عليه ، لا يفتلون عن جلاله ودقائه ، خصوصا عن القانون الذى إليه المرجع ، والقاعدة التى أقيم عليها البناء ، هذا والله فرية ما فيها مصرية »

وقد استفاضت الروايات عن ابن عباس أنه كان يقرأ « وقضى ربك » . وفي هذا دليل على أن الرواية المنسوبة إليه من التصاق الواو بالصاد ، رواية ملفقة لا أصل لها . قال أبو حيان في البحر : والمتواتر هو « وقضى » وهو المستفيض عن ابن عباس والحسن وقتادة بمعنى أمر ، وقال ابن مسعود وأصحابه بمعنى « وصى » .

هذا والقاعدة العامة في مثل ذلك ، أن يقال بأن هذه الروايات مهما كان سندها صحيحا فإنها مخالفة للمتواتر القاطع ، ومعارض القاطع ساقط مردود .

ولا ينبغى لمسلم يحترم القرآن ويؤمن به ولا يداخله الريب فيه ، أن يسوق مثل هذه الأقوال المردودة ؛ فإن هذا من عمل أعداء الإسلام قديما ، وقد استغله أعداء

الإسلام حديثاً من المستشرقين والممارقين ، طعننا في أساس الدين ، وتوهينا لفظة المؤمنين بكتاب ربهم ، ودون ذلك خرط القتاد ، لو كانوا يعلمون .

ولا ندرى ماذا يريد المؤلف بسرد هذه الروايات وأمثالها في كتابه : أريد أن يطلب إلى المسلمين إصلاح كتبهم وتقويم لحضه ، فيكتبوا « والصابئين » و « المقيمين » « فأصدق وأكون » و « تستأذنوا وتسلموا » و « وصى ربك » و « يأتون ما أتوا » وأمثال ذلك على مقتضى الروايات التي ساقها ؟ أم يريد منهم أن يستمروا على ما في المصحف مما تحكم عليه هذه الروايات بأنه خطأ من السكاتب أو لحن في القواعد ؟ وكيف إذن يطمئن المؤمن الى كتاب ربه وقد داخله الشك في نقله وروايته ؟ ثم ما علاقة هذا كله بوجوب كتابة القرآن بالرسم الحديث ، والفرض أن الإملاء الحديث ، والإملاء القديم ، في مثل هذه الكلمات الملحونة أو المبدلة سواء !

لقد أساء المؤلف أيما إساءة في هذا الفصل الى المسلمين في أقدم ما يقدسونه ، ولم تفده هذه الإساءة فيما أراد إثباته أية فائدة علمية في بحثه الذي هو بصدده من وجوب كتابة المصحف بالإملاء الحديث

ولو كان المؤلف في إيراد أمثال هذه الروايات حسن النية مصحفاً للعلم والبحث ، لعاق عايبها بما يفيد أنها روايات مردودة ، أو ذكر كلام العلماء عنها ، ولمكنه يرويها ويعاق عايبها في هوامش كتابه بما يفيد رضاه عنها ، وميله إليها ، في الوقت الذي يتذكر فيه لما تلقاه المسلمون بإجماع وتواتر وقبول . فبما لله للعلم والدرس والبحث !

(٣) وقد عتد المؤلف فصلاً آخر بعنوان « ماغيّره الحجاج في المصحف » يخرج منه القارئ بأن الحجاج قد جاء الى مصحف عثمان فوجد فيه أخطاء في مواضع عدتها اثنا عشر موضعاً ، هي :

- ١ — لم يتسنه وكانت في المصحف « لم يتسن »
 - ٢ — شرعة ومنهاجا » » » شرعة ومنهاجا »
 - ٣ — يسيركم في البر والبحر » » » ينشركم »
 - ٤ — أنا أنبئكم بتأويله » » » آتاكم بتأويله »
 - ٥ — سيقولون الله » » » سيقولون لله » { سورة المؤمنون
 - ٦ — سيقولون الله » » » سيقولون لله » { ٨٧ ، ٨٩
 - ٧ — من المخرجين » » » من المخرجين » { سورة الشعراء
 - ٨ — من المخرجين » » » من المخرجين » { ١١٦ ، ١٦٧
 - ٩ — معيشتهم » » » معاشهم »
 - ١٠ — غير آسن » » » غير ياسن »
 - ١١ — فالذين آمنوا منكم وأنفقوا » » » فالذين آمنوا منكم واتقوا »
 - ١٢ — وما هو على الغيب بضنين » » » وما هو على الغيب بظاين »
- ويلاحظ أن في هذه المواضع التي يزعم أن الحجاج غيّر ما مواضع تقرأ بالقراءتين ، ومواضع لم يقرأ أحد من القراء بها .

والقارىء يفهم من هذا أن مصحف عثمان ظل بهذه الأخطاء والمسلمون عنها ساكتون الى زمن الحجاج ، وهو زعم لا دليل عليه ، ولم يسنده المؤلف إلى أحد من القدماء أو المحدثين ، وإنما اكتفى بأن يسوقه هكذا بقوله « قد غير الحجاج في المصحف الذي كتب في عهد عثمان رضى الله عنه اثنا عشر موضعا ^(١) » ثم سردها كأن الأمر في ذلك حقيقة مسلمة مشهورة لا يحتاج الى إسناد .

ونعود فنسأل : ما الذى يريد المؤلف من هذا كله ؟ إنه في غير موضوعه الذى يدعو اليه من كتابة المصحف بالرسم الحديث ، وفيه ما فيه من محاولة تشكيك

(١) هكذا كتبها (اثنا عشر) .

المسلمين !. وقد عا أرجف بعض أهل الإلحاد بمثل ما أرفج به ، وحاولوا تشكيك المسلمين في كتمان ربهم ، ولكنهم باءوا بالفشل ، واستحقوا غضب الله .

حكى الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن محمد الأنباري ، قال : لم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون من شرف القرآن وعملوا منزلته ما يوجب له الحق والإنصاف والديانة ، وينفون عنه قول المبطلين ، وتمويه الملحدين ، وتحريف الزائغين ، حتى نبغ في زماننا هذا زائغ زاع عن الملة ، وهجم على الأمة بما يحاول به إبطال الشريعة التي لا يزال الله يؤيدها ، ويثبت أسسها ، وينمي فرعها ، ويحرسها من معائب أولى الخيف والجور ، ومكائد أهل العداوة والكفر ؛ فزعم أن المصحف الذي جمعه عثمان رضي الله عنه — باتفاق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على تصويبه فيما فعل — لا يشتمل على جميع القرآن ، وأن عثمان والصحابة رضي الله عنهم زادوا في القرآن ما ليس فيه ، وأن المصحف الذي في أيدينا اشتمل على تصحيف حروف مفسدة مخيرة ، وقال : لي أن أخالف مصحف عثمان كما خالفه أبو عمرو بن العلاء فقراً « إن هذين » و « فأصدق وأكون » الخ ، ثم قال وفي قوله تعالى « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » دلالة على كفر هذا الإنسان ؛ لأن الله عز وجل قد حفظ القرآن من التغير والتبديل والزيادة والقصان ؛ وفي هذا الذي أتماه توطئة الطريق لأهل الإلحاد ليدخلوا في القرآن ما يحلون به عرا الإسلام ، وينسبونه إلى قوم كهؤلاء القوم الذين أحال هذا بالباطل عليهم ، وفيه لإبطال الإجماع الذي به يحرس الإسلام ، وبثباته تقام الصلوات ، وتؤدى الزكوات ، وتتجرى المتعبدات . . . الخ . انظر تفسير القرطبي ج ١ ص ٨١ وما بعدها .

وهذا يتبين أن للمؤلف فيما يزعمه ويردده سلفاً ، ولكنه ساف غير صالح !

(٤) وما يؤخذ على المؤلف أيضاً : أنه بعد أن حكم على رسم المصحف العثماني بأنه كان عن خطأ من كاتبه وقصور ، زعم أن العلماء الذين عللوا لرسم المصحف قد أتوا بتعليلات شاذة عقيمة ، وترهات كثيرة ، وتمحلات غير مقبولة ، وأنهم - مع هذا - وقفوا أمام بعض المتناقضات في رسم المصحف حائرين مشدوهين

لم يستطيعوا أن يذبحوها لها عذرا ، أو يحيروا عنها جوابا (ص ٥٨) ، وأن كل ما قيل في الدفاع عن الرسم القديم والجدال حول صحته لا يخرج عن كونه لغوا وعبثا يجب أن تصان أفعال العقلاء وأقوالهم عنه (ص ٦٥) .

(٥) وقد عقد المؤلف فصلا بعنوان «التناقض الموجود في رسم المصحف» ذكر فيه أن المصحف به كلمات من نوع واحد ولكنها كتبت على صور مختلفة مثل « لا اذبحنه » و « لا عذبه » كتبت الأولى بألف بعد لا ، وكتبت الثانية بدون هذه الألف ، ومثل «وعتو» بدون ألف ، و « أتوا » ، و «دعوا» بالألف ، ومثل « من نبأى المرسلين » حيث كتبت بزيادة ياء بعد همزة « نبأ » في حين أنها كتبت في موضع آخر بدون هذه الياء ، وهو قوله تعالى « من نبأ موسى » . ومن ذلك أيضا « قال » تكتب أحيانا بألف ، وأحيانا دون ألف ، ومثل ذلك « إسمانا » و « إصلاحا » الخ .

والمعروف أن علماء الرسم تتبعوا أمثال هذه المواضع وعللوا لها بما يعرف منه أن هذا مرجعه الى ما في الكلمة من قراءات يحتملها الرسم ، أو ما فيها من قراءة واحدة تستدعي أن تكتب بصورتها التي لا تحتمل ما سواها ؛ وقد نقل المؤلف نفسه بعض ذلك في مثل « قال » حيث كتبت في بعض المواضع بالألف وهي المراضع التي قرئت فيها قال فقط ، مثل « وإذا قال ابرهيم » . « وإذا قال موسى لفته » أما المواضع التي يقرأ فيها قال أو قل فقد كتبت فيها بدون ألف ثم وضعت المادة تنسبها على قراءة الألف كما في قوله تعالى « قال أو لو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم » و « قال رب احكم بالحق » ومع ذلك فإِنَّه يتعقبه بما يزعم أن يبطله ، والله يعلم لأنه لمن المبطلين .

وقد سار المؤلف على طريقته ، فاختر من الأقوال ما يؤيد رأيه في ذلك ، ولم يعبا بما رده العلماء على تلك الأقوال ؛ شأن المتعصب لفكرة لا يريد أن يفتح عينيه إلا على ما يؤيدها ويروجها ، وليس هذا شأن المنصفين من الباحثين .

ويحسن بنا في هذا المقام أن نورد فتوى ذات شأن من علماء أجلاء ، هم أعضاء

لجنة الفتوى بالأزهر في موضوع رسم المصحف ، وبها يتبين القول الفصل في هذا الباب ؛

جاء الى لجنة الفتوى بالجامع الأزهر الشريف اقتراح خاص بطبع المصحف الكريم على كيفية خاصة ، أساسها أن يكون بالرسم الكتابي العادي المتبع الآن بالأزهر الشريف وفروعه وجميع المعاهد العلمية بمصر والبلاد العربية الإسلامية وغير إسلامية .

وقد أجابت اللجنة في هذا الموضوع بما نصه :

وأما طبع المصحف الكريم على قواعد الرسم الكتابي العادي المتبع الآن ، فاللجنة ترى لزوم الوقوف عند المأثور من كتابة المصحف وهجائه ؛ وذلك لأن القرآن الكريم كتب به وقت نزوله على النبي صلى الله عليه وسلم ، ومضى عهده صلى الله عليه وسلم والقرآن على هذه الكتابة لم يحدث فيها تغيير ولا تبديل ، وقد كتبت به مصاحف عثمان ، ووزعت على الأمصار لتكون إماما للمسلمين ، وأقر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل عثمان رضي الله عنه ، ولم يخالفه أحد فيما فعل ، واستمر المصحف مكتوبا بهذا الرسم في عهد بنية الصحابة والتابعين وتابعي التابعين والأئمة المجتهدين في عصورهم المختلفة ، ولم ينقل عن أحد من هؤلاء جميعا أنه رأى تغيير هجاء المصحف عما رسم به أولا الى تلك القواعد التي حدثت في عهد ازدهار التأليف والتدوين في البصرة والكوفة ، بل ظل مصطلح القرآن قائما مستقلا بنفسه ، بعيدا عن التأثر بتلك القواعد .

ولا ريب أنه وجد في تلك العصور المختلفة أناس يقرءون القرآن ولا يحفظونه ، وهم في الوقت نفسه لا يعرفون من الرسم إلا ما وضعت قواعده في عصر التأليف والتدوين ، وشاع استعمالها بين الناس في كتابة غير القرآن ، ولم يكن وجود هؤلاء مما يبعث الأئمة على تغيير رسم المصحف بما تقتضيه تلك القواعد .

« قال العلامة نظام الدين النيسابوري في كتابه « غرائب القرآن و رغائب الفرقان ، ما نصه : « وقال جماعة من الأئمة : إن الواجب على القراء والعلماء

وأهل الكتاب أن يتبعوا هذا الرسم في خط المصحف ، فإنه رسم زيد بن ثابت ،
وكان أمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب وحيه ،
« وجاء في الإتيقان للإمام السيوطي ما نصه :

« وقال أشهب : سئل مالك : هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من
الهجاء ؟ فقال : لا ، إلا على الكتابة الأولى . رواه الداني في المقنع ، ثم قال :
ولا يخالف له من علماء الأمة . وقال في موضع آخر : سئل مالك عن الحروف
في القرآن مثل الواو والألف : أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك ؟
قال : لا ، قال أبو عمرو : يعنى الواو والألف المزيدين في الرسم المعدومتين
في اللفظ ، نحو « أولوا »

« وقال الإمام أحمد » يحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف
أو غير ذلك » .

« وقال البيهقي في شعب الإيمان » من يكتب مصحفا ينبغي أن يحافظ على الهجاء
الذي كتبوا به تلك المصاحف ، ولا يخالفهم ، ولا يغير مما كتبوه شيئا ؛ فإنهم
كانوا أكثر علما ، وأصدق قلبا ولسانا ، وأعظم أمانة منا ، فلا ينبغي أن نظن
بأنفسنا استدراكا عليهم » اهـ

« وقد جاء في فقه الحنابلة ما يؤيد نقل السيوطي في الإتيقان عن الإمام
أحمد بن حنبل .

« وجاء في حواشي المنهج في فقه الشافعية : إن كلمة « الربا » تكتب بالواو
والألف ، كما جاء في الرسم العثماني ، ولا تكتب في القرآن بالياء أو الألف ، لأن
رسمه سنة متبعة .

« وجاء في المحيط البرهاني في فقه الحنفية : إنه ينبغي ألا يكتب المصحف بغير
الرسم العثماني .

« على أن قواعد الإملاء التي حدثت في عهد التأليف والتدوين لم يتفق
عليها واضعوها ، بل اختلفوا في رسم كثير من الكلمات ، كما هو مدون في مواضعه ؛
وهي بعد ذلك عرضة للتغيير والتبديل ، وقد صارت اليوم موضع شكوى وتفكير

نظراً لما فيها من كتابة أحرف لا وجود لها في النطق ، وترك أحرف منطوق بها ؛ فلا ينبغي والحالة هذه أن يخضع القرآن في رسمه لهذه القواعد المختلف فيها ، والتي هي عرضة للتغيير والتبديل .

« وأما ما يراه أبو بكر الباقلاني من أن الرسم العثماني لا يلزم أن يتبع في كتابة المصحف ، فهو رأى ضعيف ، لأن الأئمة في جميع العصور المختلفة درجوا على التزامه في كتابة المصاحف ، ولأن سد ذرائع الفساد مهما كانت بعيدة ، أصل من أصول الشريعة الإسلامية التي تبنى الأحكام عليها ؛ وما كان موقف الأئمة من الرسم العثماني إلا بدافع هذا الأصل العظيم ، مبالغة في حفظ القرآن وصونه . »
« وأما ما ذكره صاحب الاقتراح من أن كثيراً من المتعلمين لا يحفظون القرآن ولا يحسنون قراءته في المصحف ، لعدم معرفتهم الرسم العثماني ، فاللجنة ترى - تسهيلاً للقراءة على هؤلاء - أن ينبه في ذيل كل صفحة على ما يكون فيها من الكلمات المخالفة للرسم المعروف . »

« على أن الأمر أهون مما يتصوره المقترحون للتغيير ؛ لأن رسم المصحف العثماني لا يخالف قواعد الإملاء المعروفة إلا في كلمات قليلة معدودة ، ومع ذلك فليست هذه المخالفة مما تحدث شيئاً من اللبس على القارئ المتأمل ، لأنها إما بحذف حرف ، كحذف الألف في « بسم الله الرحمن الرحيم » أو زيادة حرف ، كزيادة الواو والألف في « أولوا » أو إبدال حرف من حرف كرسم « الصلوة » بالواو بدلاً من الألف ، أو وصل ما حقه الفصل ، مثل وصل « إن » بها الموصولة كما في قوله تعالى : « إنما توعدون لآت » ، أو فصل ما حقه الوصل كفصل « في » الجارة من « ما » الموصولة ، مثل « في ما فعان في أنفسهن » . وواضح أن مثل هذا لا يشبهه على أحد أن ينطق به صحيحاً . »

« وإن من يطلع على التعريف بالمصحف الذي أشير إليه فيما سبق ، يستلجم أن يتعرف تلك الكلمات بسهولة ، والله أعلم ؟ »

رئيس لجنة الفتوى
محمد عبد اللطيف الفحام

٥ من ذي الحجة سنة ١٣٥٥
١٦ من فبراير سنة ١٩٣٧

ثانياً — القراءات

كما طافت برأس المؤلف فكرة وجوب كتابة المصحف بالرسم الحديث فارتكب في سبيلها كل صعب ، واقتحم كل حى ، طافت بذهنه أيضا فكرة أخرى هى وجوب الاختصار على قراءة واحدة ، وأن ما يتناوله القراء من القراءة بالقراءات السبع المعروفة غير جائز ، لأن فيه تضيقاً للقرآن ، وتحقيقاً لمعانيه ، يتنافى مع قوله تعالى : « ولنمد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر » .

طافت بذهن المؤلف هذه الفكرة فارتكب في سبيل تبريرها هى أيضا عدة أخطاء ما كان له أن يجترأ عليها :

١ — فمن ذلك أنه فهم من صحيح عثمان رضى الله عنه حين أمر بكتابة المصحف لجمع الناس فيه على أمر جامع ، أنه بهذا أبطل القراءات ، وأوجب على الناس أن يقرءوا بقراءة واحدة ، وقد وافقه على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة . والذي جر المؤلف إلى هذا الفهم ما جاء في الروايات التي ذكرت هذا الشأن ، وخلاصتها — كما أوردها المؤلف في (ص ٣٨) : لما كانت خلافة عثمان رضى الله عنه اختلف الناس في قراءة القرآن ، فقدم حذيفة بن اليمان على عثمان وقال له : « يا أمير المؤمنين إن الناس قد اختلفوا في القرآن ، وإن اختلف فهم ليوشك أن يكون كاختلاف اليهود والنصارى ، حتى إن الرجل ليقوم فيقول : هذه قراءة فلان ، ويقوم الآخر فيقول : هذه قراءة فلان .

وقد أخذ أهل البصرة عن أبي موسى الأشعري ، وأهل الكوفة عن عبد الله ابن مسعود ، وأهل دمشق عن أبي بن كعب ، وأهل حمص عن المقداد بن الأسود . وقد كان كل قطر من هذه الأقطار يدعى أنه أهدى سبيلاً ، وأقوم طريقاً ، فخشي عثمان رضى الله تعالى عنه هذا الاختلاف ، وجمع الناس — وكانوا يومئذ زهاء اثني عشر ألفاً — فقال عثمان : ما تقولون ؟ لنمد بلغنى أن بعضهم يقول : قراءتى خير من قراءتك ، وهذا يكاد أن يكون كفراً ، قالوا : فأتري ؟ قال : أن يجمع الناس على مصحف واحد ، فلا يكون فرقة ، ولا اختلاف ، قالوا : نعم ما رأيت .

فأرسل عثمان رضى الله تعالى عنه الى حفصة أن أرسلى إلينا بالمصحف ، فنسخها في المصاحف ، ثم نردها إليك ، فأرسلت إليه حفصة بالمصحف ، فأرسل الى زيد ابن ثابت ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الحارث بن هشام ، وأبي بن كعب ، فقال لهم : انسخوا هذه المصحف في مصحف واحد . وقال للنفر القرشيين : إن اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت ، فاكتبوه على لسان قريش ، فإنما نزل بلسانها . ففعلوا ما أمرهم به عثمان رضى الله تعالى عنه ، حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف - وقد كانت أربعاً - بعث عثمان الى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف ، فوجه الى الكوفة إحداها ، وإلى البصرة أخرى ، وإلى الشام الثالثة ^(١) ، وأمسك عنده المصحف الرابع : ثم أمر بما سوى ذلك أن يحرق بعد أن استأذن حفصة في حرقها .

وقد علق على هامش الصفحة التي فيها هذا الكلام بقوله : إن أمر عثمان بحرق المصاحف التي تخالف مصحفه في القراءة دليل قاطع على وجوب القراءة الواحدة بقراءة قريش وترك ما عداها وهذا ما نقول به .

فهم المؤلف من ذكر القراءات هنا أن المراد بها القراءات السبع المعروفة لنا الآن ، وفهم من قول عثمان للنفر القرشيين : إن اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء ، فاكتبوه على لسان قريش فإنما نزل بلسانها ، ومن أمره بحرق المصاحف التي تخالف مصحفه في القراءة - أن عثمان أوجب القراءة الواحدة بقراءة قريش ، وترك ما عداها . وسمى المؤلف ذلك دليلاً قاطعاً ؛ وكان على المؤلف قبل أن يسرع بهذا الحكم الذي استنبطه من صنيع عثمان أن يفتن الى أمور :

أولها : ما جاء في هذه الروايات من أن أهل البصرة أخذوا القرآن عن أبي موسى الأشعري ، وأهل الكوفة عن عبد الله بن مسعود ، وأهل دمشق عن أبي بن كعب ، وأهل حمص عن المتداد بن الأسود .

فنشأ الخلاف إذن هو هذه القراءات التي انفرد بها بعض الصحابة ، ولم تكن

(١) هكذا كتب المؤلف : د أربعاً ، وه إحداها ، وه أخرى ، وه الثالثة ، كأن الحديث عن مؤلف ، وإنما هو عن المصحف ١

بجمعها عليها ، والشأن فيما يروى آحاداً أن يتبع الاختلاف عليه ، وأن يقول القائلون فيه : قراءتي خير من قراءتك ، ونحو ذلك .

وقد عتمد المؤلف نفسه فصلاً عن القراءات التي كان بعض الأصحاب يقرأ بها (ص ١٠) فذكر قراءة عمر « غير المغضوب عليهم وغير الضالين » و « الحى القيام » و « فى جنات يتساءلون يا فلان ما سلكك فى سقر » وقراءة على « آمن الرسول بما أنزل إليه وآمن المؤمنون » وقراءة أبى « فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة » وغير ذلك من قراءات أبى وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وما جاء فى مصاحف بعض الصحابة كمصحف عبد الله عمرو ومصحف عائشة ومصحف حفصة ومصحف أم سلمة .

عتمد المؤلف نفسه هذا الفصل ؛ فكان عليه أن يتنبه الى أن عثمان خشى تفرق الناس بهذه القراءات الأحادية ، وبهذه المصاحف المختلفة ؛ فلذلك كتب المصحف وأثبت فيه ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم دون ما انفرد به الآحاد . وبهذا يتبين أن عثمان بصنيعة لم يتعرض للقراءات السبع المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم بطريق التواتر .

ثانياً : أن عثمان وكتاب المصحف رضى الله عنهم قد كتبوه برسم ملاحظ فيه احتمالاً للقراءات المتعددة ، وقد اتخذ ذلك فيما بعد ركناً فى صحة القراءة ، حيث قال العلماء فى بيان أركان القراءة الصحيحة : إنها التى يتوافر فيها ثلاثة أركان : موافقتها وجهها من أوجه النحوى ، واحتمال الرسم العثمانى لها ، وصحة سندها ، فإن خالفت الرسم المجمع عليه فهى قراءة شاذة . ويوضح ذلك الإمام ابن الجزرى حيث يقول « كمالك يوم الدين » فإنه كتب فى الجميع ، أى فى مصاحف عثمان ، بلا ألف ، وقراءة الحذف توافقه تحقيقاً ، وقراءة الألف توافقه تقديرأ ، لحذفها فى الخط اختصاراً . وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً نحو « تعلمون » ، بالتاء والياء ونحو ذلك مما يدل تجرده عن النقط والشكل فى حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضى الله عنهم فى علم الهجاء خاصة ، وفهم ثاقب فى تحقيق كل علم ، وانظر كيف كتبوا الصراط بالمصاد المبدلة من السين وعدلوا عن السين التى هى الأصل

فتكون قراءة السين - وإن خالفت الرسم من وجه - قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة ، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك ، وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل ، ولذلك اختلف في « بسطة » الأعراف دون « بسطة » البقرة ، لكون حرف البقرة كتب بالسين ، والأعراف بالصاد (الإتيان ص ٩٥) .

وهذا يبين أن كتابة المصحف العثماني لم يقصد بها منع القراءات كما أراد المؤلف أن يزعم ، بل على العكس من ذلك جاءت محتملة لهذه القراءات ، حتى جعل العلماء موافقة القراءة للرسم العثماني - ولو احتمالا - شرطا في صحة القراءة .

ولكن المؤلف يضرب عن ذلك كله صفحا ، ولا يعتد إلا بما فهمه هو دون ما فهمه هؤلاء العلماء ، وأيدهم عليه الواقع العملي ، في تاتي الأمة لهذه القراءات المختلفة بالقبول ، بعد كتابة المصحف العثماني .

ثالثها : ما ذكره القاضي أبو بكر في الانتصار من قوله : « لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين ، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإلغاء ما ليس كذلك ، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير ، ولا تأويل أثبت مع تنزيل ، ولا منسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه ، ومفروض قراءته وحفظه ، خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعد (الاتقان ص ٥٧) .

كل هذا يدل على أن عثمان لم يبلغ القراءات المروية تواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم - وحاشاه - ولكنه ألغى ما يجرى إلى الخلاف والنزاع مما هو آحادى أو شرح أو تفسير يُظن قراءة ، وخشى التباس الأمر فيه .

ولو تنبه المؤلف إلى هذا لما وقع فيما وقع فيه .

على أنه ثبت عن عثمان أنه كتب عدة مصاحف لاحظ في رسمها وجوه القراءات المختلفة ، مثل « تجرى تحتها الأنهار » و « من تحتها الأنهار » ونحو ذلك .

٢ - ومن ذلك أن المؤلف يعزو اختلاف القراء إلى اختلاف رسم المصحف ،

وزعم أنه قد التبس على بعضهم رسم بعض الكلمات بالياء مكان الألف كقوله تعالى
« مجريها ، و موسى ، و يحيى ، و الضحى ، و يحيى ، و قلى ، و يخشى ،
و تبلى ، و الأشقي ، و الكبرى ، و ضحيا ، و نلها ، و أمثال ذلك ، فأراد
أن يتوسط بين الألف والياء فأمال (ص ١٢٧) .

وهو يوم بهذا أن قراءة الإمالة في هذه الكلمات ليس لها سند من تلق
وسماع ومشاهدة ، وليست لغة معروفة ، وإنما سندها الرسم فقط ، أي وهو
غير حجة في ذاته ، لأن الصحابة قد نخبطوا فيه ، على زعمه .

٣ - ومن ذلك أنه أورد ما رواه بعض العلماء في معنى حديث : « إن هذا القرآن
نزل على سبعة أحرف » وقال (في ص ١٣١) :

« وقد زعم بعض القراء أن معنى حديث : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة
أحرف فافقهوا ما تيسر منه ، هو القراءات السبع ، وهذا القول إن دل على شيء
فلا يدل إلا على سعة جبل قائله ، وقلة تبصرهم . قال أبو شامة : ظن قوم أن
القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث ، وهو خلاف إجماع
أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجبل . وقال مكى : من ظن أن قراءة
هؤلاء القراء كنافع وعاصم وأمثالهم هي الأحرف السبعة التي في الحديث ، فقد
غلط غلطا عظيما . »

وهو بهذا يوم أن القراءات لم ينزل بها القرآن ، وأنها شيء غير الأحرف
السبعة التي أنزل الله عليها كتابه ، مع أن الإتيان - وهو في أغلب الظن كل ما لدى
المؤلف من مراجع - يذكر هذه الرواية عن مكى ، ثم يتبعها بقوله ، أي قول مكى
نفسه : « ويلزم من هذا أيضا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة عما ثبت
عن الأئمة غيرهم ، ووافق خط المصحف ، ألا يكون قرآنا ، وهذا غلط عظيم ،
(الإتيان ص ١٠١) .

وبهذا قد تبين أن تخطئة العلماء لمن فسر الأحرف السبعة في الحديث
بالقراءات السبع ، ليس معناها أن القراءات السبع مخالفة للأحرف السبعة ، وإنما
معناها أن الأحرف السبعة لا تنحصر في القراءات السبع

وهكذا يقبل المؤلف بفهمه الخطاطي ما يريده العلماء من أقوالهم ، أو يقتطع من أقوالهم ما يؤيد به مراده ، ويكتّم باقيه ، لأنه ليس في مصلحته ؛ وما هكذا يكون البحث والإنصاف .

وقد عتمد القرطبي فصلا في الجزء الأول من تفسيره يوضح فيه ذلك ، جاء فيه :

قال كثير من علمائنا كالداودي ، وابن أبي صفرة وغيرهما : هذه القراءات السبع التي تنسب لهؤلاء القراء السبعة ليست هي الأحرف السبعة التي اتسدت الصحابة في القراءة بها ، وإنما هي رابعة إلى حرف واحد من تلك السبعة ، وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف . ذكره ابن النحاس وغيره . وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء ، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى ، فالتزمه طريقة ، ورواه وأقرأ به ، واشتهر عنه ، وعرف به ، ونسب إليه ، ففيل : حرف نافع ، وحرف ابن كثير ، ولم يتنع واحد منهم اختيار الآخر ، ولا أنكره ، بل سوغه ، وجوزه ، وكل واحد من هؤلاء السبعة روى عنه اختياران أو أكثر ، وكل صحيح وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة ، مما رويهم ورأوه من القراءات ، وكتبوا في ذلك مصنفات ؛ فاستمر الإجماع على الصواب ، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب ، وعلى هذا الأئمة المتقدمون ، والفضلاء المحققون : كالقاضي أبي بكر بن الطيب ، والطبري وغيرهما . وقال ابن عطية : ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السبعة ، وبها يصلى ، لأنها ثبتت بالإجماع » (تفسير القرطبي ج ١ ص ٤٦ — ٤٧) .

٤ - ومن ذلك أنه حل على القراء حملة منكورة ليس لها أساس من الحق ، وقد سوى في ذلك بين جميع القراء ، وهم الذين يسههم الله بحمل أعظم أمانة ألقى بها إلى الأمة الإسلامية ، فلولاهم ولولا تلقيهم وحفظهم وعنايتهم بتجويد كتاب الله ، وتقويم حروفه ، لاختلت ناحية هامة متصلة بالقرآن الكريم ، هي ناحية التلاوة والأداء ، ومالهما من كفيات .

وينبغي أن يعلم المسلمون أن الله كما حفظ بالقرآن الكريم في ألفاظه ومعانيه لغة العرب ، وصانها من التدهور ، كذلك حفظ به لهجتها في الأداء ، وصانها من الانحلال أو الاندماج في اللهجات الأعجمية ، وما ذلك إلا بعلم التجويد والقراءات . ولكن المؤلف يسخر بهذا كله ، ويعتبره تعقيدا للقرآن ، ويعتبر صنيع القراء في شأنه عبثا ، بل احتكارا للقرآن حتى يحتاج إليهم الناس فيه .

لذلك نراه حين يذكر القراء في مقدمة كتابه ، يرميهم بأنهم قوم ديتعاملون بتعجيز الناس وتوقيفهم عن تلاوة آي ربهم ... وعلم الله تعالى أنهم صائدون عن القرآن ، عاصون للرحمن ، مستوجبون للخذلان والحرمان . فلم ينزل الله تعالى كتابه الكريم السهل السمع ، ليهتدوا به وحدهم ، وليكون وقفا عليهم ، ولم يجعله طلسم لا تهل رموزه ، ولا تفتح كنوزه إلا لأقلية ضئيلة ، لم تل من العلم قطرة ، ولا من الفهم ذرة ، وينادون بكفر من يأخذ عن غير طريقهم ، وإلحاد من يقرؤه بغير نفعهم : وكأنهم يريدون أن يعيدوا عهد بيع صكوك الغفران ، الذي فعله بعض رؤساء الكنيسة في غابر الأزمان ، ومن قبل قال الصادق المصدوق عليه أفضل الصلاة وأتم السلام : « أكثر منافقي هذه الأمة قراؤها » ، ولم يقل أحدا مطلقا . ممن تبرأ من الجهل ، وانتسب إلى العلم — بأن القرآن الكريم ، إنما هو بأحرفه وأصنافه ، وهيكله ورسمه . لا ، إنما القرآن بمنطقه وفهمه ، ولم ينزل إلا لمعرفة معانيه ، وتبيان مراميها ، واتباع أوامره واجتناب نواهيها » وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ، [ص ١٠ من الفرقان]

ونراه يحقد فصلا بعنوان « تعسف القراء وتنطعهم » يردد فيه ما زعمه من قبل من أن عثمان قد ألغى جميع القراءات إلا قراءة واحدة ، ثم يزعم أن بعض القراءات تشويه معاني القرآن ، ويضرب لذلك أمثلة : كببدال الصاد زايًا ، في « أهدنا الصراط المستقيم » وهو بهذا يمرض عما ينبغي للقرآن من تنزيه وتكريم واحترام ، فيستغل ما أسعفته به اللغة العسامية من معان تعرفها هي ولا تعرفها الفصحى ، لتشويه القرآن .

وهل لوحظ في لغة القرآن الفصحى العالية ألا تشابه في بعض ألفاظها بما حرفة العامة ، وأرادوا به مدافى خاصة ؟

ألا إن هذا لأشبه بالمزح ، منه بالعلم والبحث .

ولقد أسرف المؤلف في تناول هذا الموضوع بأسلوب المزح الثقيل ، والسخرية الطائشة ، فجعل يصور حركات المد والغن والإشمام تصويرا منفرا ، حتى قال عن باتون « بالإشمام » في مثل قوله تعالى : « مالك لا تأمنا على يوسف » : إنها حركات بهلوانية ، غير مفهومة ، وغير معلومة ، بل غير لازمة ، كمحركات القردة والمهرجين ، (ص ٢٤) .

وزعم أن القراء يفرطون في المد والغن ، ويخرجون الحروف من مخارج غير طبيعية ، وينتظمون في ذلك تنظما سمجاً ، ويتعسفون تعسفاً بارذاً ... الخ .

وقد ساق لهم في ذلك مثل الذي يحاول إخراج الضاد من مخرجها في قوله تعالى : « ولا الضالين » ، فيطيل نريد بها هكذا : « ولا الضا .. ولا الضا .. ولا الضا .. » حتى يفتح الله عليه بإخراج الكلمة لا من لسانه فقط ولا من فيه وحلقه فحسب بل من قعر بطنه ، ويصير مثله في ذلك كمثل من يريد أن يتقايأ (ص ١٣٧) .

ويقول في ذلك أيضا : وترى القراء — أثابهم الله — يلزمون القارئ للقرآن بأشياء مرهقة لم ينزل الله تعالى بها سلطانا : كالإظهار والإدغام والإقلاب والإخفاء والإشمام وغير ذلك مما لا حاجة لأحد في حفظ اسمه ، فضلا عن إتقانه وعلمه ودراسته وإجاده ، ويلزمونهم أيضا بمدود معينة ، قد وزنها بتوازن في أدمغتهم ليس لها أصل في العلم أو الدين ولم يقل بها أحد من السلف الصالح أو الخلف الراشد ، ويفرطون في هذه المدود إفراطا معيبا ، بل ويجعلونها واسطة لإداء النغمات على وجهها ضاربين صفحا عن صحة الأداء وإظهار معاني الكلمات مضيعين بذلك بهجة الألفاظ ورونقها . [ص ١٤١ - من الفرقان]

ويقول : فما بال القراء يلزموننا سماع تلك القراءات ، ويتعبون العامة بتكليفهم فهم ما لم يكلفهم الله تعالى به ؟ وما لنا وتفنخيم اللامات وترقيق الراءات وإبدال

الأحرف مكان الأخرى وإدغامها في بعضها حتى ليكاد السامع لا يفهم ما يقال وهو من أرق الكلام وأحسن النظام ! هذا غير تعسفهم في الغن والمد بما يخرج الكلام عن طلاوته واللفظ عن حلاوته ، فترامهم يخططون الأحرف ويمضغون الكلمات ، وهم في كل ذلك مقيدون (كذا) بفن القراءة - في عرفهم - ولا يزالون يجودون ، ويمدون المد على أصابعهم ، ويصرفون كل همهم ، ويبدلون كل همهم في ذلك بحيث يشغلهم عن تدبر معاني كتاب الله ، ويصرفهم عن الخشوع في تلاوته ، ويملأ الله تعالى أن القرآن لم ينزل لتخذه فئة من الناس صناعة لهم ، فيقرءون بما لا يفهم الناس ولا يفهمونه هم أنفسهم ، ويعتقدون أنه هو القرآن ؛ وإذا قرأه غيرهم بما لا تهوى أنفسهم قالوا : إنه ليس بقرآن وليس له حرمة القرآن .

[١٤٤ - ١٤٥ من الفرقان]

وينقد السكت على بعض الكلمات كما في قوله تعالى : « كلا بل ران » وقيل من راق ، ويقول في ذلك : وهذه السكتات لا معنى لها إطلاقاً ، ولا حجة لهم عليها سوى أنهم تلقوها من القراء هكذا . ولعل أصل هذه السكتات أن أحد القراء القدماء تنفس بين السكتتين أو ابتلع ريقه أو عاقه عن متابعة القراءة عائق فقلده في ذلك بغير فهم ولا علم ، أما أن الله تعالى أنزله هكذا ، وجبريل عليه السلام أقرأه للرسول صلى الله عليه وسلم بهكذا السكت ، فهو ما لا نصلم به مطلقاً ولا تجيزه اللغة العربية .

[ص ١٤٩ - الفرقان]

هـ - ولم يقف المؤلف عند هذا الحد ، بل جره الكلام إلى إنكار القراءات المتواترة ؛ فمن ذلك قوله : « ونحن نذكر عليهم - يعني القراء - أن حفصاً قد قرأ بالوقف في مواضع ، وباللهاء في مواضع أخرى مع تشابه الموضعين وتماثلهما ، فإن أصروا على إسنادها إلى حفص فنحن نذكر على حفص أيضاً هذا التصرف » (ص ٧٩)

ومن ذلك قوله وهو بصدد الحديث عن القراءات : « وأما هذا كثير وكثير جداً ، وإنه ليضيق صدري ولا ينطلق لساني ، ولست بقائل إلا بما قاله القراء من أنها قراءة صحيحة مستمدة ، ونحن إذا سلمنا بهذا القول فإنما نسلم به جسداً .

ونقول إن مثل هذه القراءة التي تضيع من الالفاظ بهجتها وتسلب من الكلمات معانيها وعدوتها إذا صح سندها وحسنت روايتها فلا يصح استعمالها وقراءتها . ثم قال : ولستطيع أن نقول ونحن آمنون مطمئنون : إن هذه القراءات (يعنى قراءة باب يأمركم بالإسكان ، وقراءة والأرحام فى أول النساء بالجر ، وليبترى قوما فى سورة الجاثية بضم الياء وفتح الزاى ، وقتل أولادهم شركائهم ، ويخرج له يوم القيامة كتابا) وأمثالها ، ليست صحيحة لمناقضاتها للغة العربية ، ومخالفاتها لنظم القرآن الكريم ، وإن جميع ذلك من خطأ المتأخرين فى سماعهم ، أو خطأ الكتّابين فى كتابتهم » (ص ١٠٥) .

ومنه قوله فى صحيفة ١٠٥ عند الكلام على قراءة نبيهم بالهمز : وأنا أشهد الله تعالى وملائكته ورسله أنى بها أول الجاحدين ، وللكلام القراء أول المكذبين ^(١) .

وقوله فى صحيفة ١١٧ : والذي نستخلصه من كلام الامام الزمخشري (يعنى فى قراءة الإمام ابن عامر : وكذلك زين لسكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) : أن من القراءات المعتمدة التي بلغت مبلغ التواتر والصحة ما هو خارج عن المأثور ، وغير جائز لغة ، بل وباطل سمج مردود ، ويؤخذ منه أيضا أن الرسم الأول كان سببا فى خطأ ابن عامر وهو أحد القراء السبعة . [وسأبقى الرد على ذلك] بصور هذه النصوص التي نقلناها — وفى الكتاب كثير من نوعها — مبلغ استهتار المؤلف وجرأته فى هذا الشأن الخطير ، دون أن يسوق عليه دليلا أو شبه دليل ، إلا ما يزعم من أن عثمان قد نهى الناس عن القراءات ، كقوله فى ص ١٦٦ : « ويهنا قبل أن نختم باب القراءات أن نشير إلى النهى الصريح الوارد عنها الذى يقطع بعدم جواز القراءة بها فى زماننا الآن ، ولا نرى فى النهى عن القراءات وعدم الوثوق بها أكثر من أمر عثمان رضى الله تعالى عنه بتركها — وهو من

(١) وقد أيد ذلك بحديث رواه الحاكم فى المستدرک وهو حديث متشكك فيه . قال أبو علي

الفارسي : ضيف سند هذا الحديث الخ . انظر القرطبي ج ١ - ٤٣١

أجلاء الصحابة رضى الله عنهم — ومتابعة فضلاء الصحابة له وإقرارهم لفعله .
وقد بينا ما فى هذا الفهم من الخطأ الشنيع .

ومما يتصل بذلك قوله : « وقد أجمع الامام الطحاوى والقاضى الباقلانى وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم من أئمة الكلام ، على أن القراءات جميعها كانت رخصة فى أول الامر لتيسر القراءة ببلغة قریش على كثير من الناس ، ثم نسخت بزوال العذر وتيسر الحفظ وكثرة الضبط وتعلم الكتابة » . [ص ١٦٧ - الفرقان]
وما علقه عليه بالهامش من قوله : « وهذا القول من أوجه ما قيل فى القراءات » .
وواضح لكل من له اتصال بهذا الموضوع أن المؤلف فى واد ، والذين ينقل كلامهم فى واد آخر ؛ فهو يتحدث عن القراءات السبع المعروفة ، وهم يتحدثون عن الاحرف السبعة التى كانت مخصصة بها أولا ، وشتان ما بينهما !

والخلاصة أن المؤلف انساق فى سبيل تبرير ما يراه من عدم جواز قراءة القرآن إلا بقراءة واحدة ، انساق فى سبيل تبرير ذلك الى ارتكاب أخطاء تدل على أنه ليس متمكنا من بحثه ، ولا بصيرا بالاسلوب العلمى السليم ، وهو مع ذلك يطلق لنفسه العنان ، فيقتحم ما لا يقتحم ، ويرتكب ما لا يرتكب ، غير آبه بشيء ولا واقف عند حد . أما ما زعمه من إنكار تواتر القراءات عن النبى صلى الله عليه وسلم وإن تواترت عن الأئمة ، فهو زعم لا دليل عليه إلا بعض الأقوال الضعيفة المردودة . والتحقيق أن القراءات متواترة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنها وصلت الى هؤلاء الأئمة بطريق التواتر ، وإنما نسبت اليهم لأنهم انقطعوا لإقراءها ، وتخصص كل منهم فى قراءة منها ، يكف عليها ويقرئها ، دون سواها (١) .
وقد نقل المؤلف عن الزنجشى أنه قال فى تفسيره عند قوله تعالى : « وكذلك

زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » : -

« وأما قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركائهم » برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ؛ فشيء لو كان فى مكان الضرورات - وهو الشر - لكان سمجا مردودا ، كما سمح ورد :

(١) ويتبين ذلك عما سمعته فى إمداد من النصوص .

« زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ » ! فكيف به في الكلام المشهور ! فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ! .

والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف : « شركائهم » مكتوباً بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء — لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم — لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب .

وقال الإمام الزنجشري أيضاً في تفسيره عند قوله تعالى « فيغفر لمن يشاء » « ومدغم الراء في اللام » فيخفّلن يشاء » لاحن مخطيء خطأ فاحشاً ، وراويّه عن أبي عمرو مخطيء مرتين ، لأنه يلحن ، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بهمل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة ، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ، اهـ .

يقول المؤلف : « والذي فستغلطه من كلام الزنجشري رضي الله تعالى عنه : أن من القراءات المعتمدة : التي بلغت مبلغ التواتر والصحة ، ما هو خارج عن المعقول ، وغير جائز لغة ، بل وباطل سمع مردود . ويؤخذ منه أيضاً أن الرسم الأول كان سبياً في خطأ ابن عامر ، وهو أحد القراء السبعة ، المشهود لهم بالحفظ والدقة والدراية ومعرفة العربية ، فكيف بنا الآن بعامة هذه الأمة في هذا العصر ، حين نكلفهم بأخذ القرآن عن هذا الرسم العقيم ، وبهذا الإملاء العقيم ، وبهذه القراءات المتناقضة الفاسدة

نقل المؤلف هذا الرأي للزنجشري ، وعلق عليه بهذا الكلام ، ولم يبعأ بما ردد عليه به ، وهو مثبت في هامش تفسير الكشاف نفسه !

ونحن ننقله هنا ليعلم الناس ما في كلام الزنجشري من الخطأ :

قال أحمد رحمه الله - وهو الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير المالكي قاضي الاسكندرية - في كتابه الانتصاف تعليقا على قول صاحب الكشاف ما نصه :
لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عتيق ، وتاه في تيهام ، وأنا أبرأ الى الله

وأبرىء حجة كتابه ، وحفظه كلامه بما رماهم به ، فإنه تحيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة ، اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهدا لا تقلا ولا سمعا ، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه ، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم ، فاستدل بذلك على أنه مجرور وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس ، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معا ، فقرأه منصوبا . وقال المصنف « وكانت له مندوحة عن نسبه إلى جرحه بالإضافة وإبدال الشركاء منه ، وكان ذلك أولى مما ارتكبه . »
يعنى ابن عامر - من الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذى يسمج في الشعر ، فضلا عن الشعر ، فضلا عن المصنوع . فهذا كله كما ترى ظن من الزخشرى أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه ، وكان الصواب خلافه والنصحيح سواء ؛ ولم يعلم الزخشرى أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بها يعلم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها الله عليه كذلك ، ثم تلاها النبي صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرءون بها خلفا عن سلف ، إلى أن انتهت إلى ابن عامر ، فقرأ أيضا كما سمعها ؛ فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة : أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أنصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم . فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزخشرى ولا بقول أمثاله من لحن ابن عامر ، فإن المنكر عليه إنما أنكر ما ثبت أنه براء قطعا وضرورة ، ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين ، أعنى علم القراءة وعلم الأصول ، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين ، لحيف عليه إخراج من رتبة الدين ، وإنه على هذا العذر لى عهدة خطيرة وزلة منكورة تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواترا ، فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل ، وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر ؛ وأما الزخشرى فظن أنها تثبت بالرأى غير موقوفة على النقل ، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين ، وما حمله على هذا الخيال إلا التعالى في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية ، فظنهم قطعية حتى يرد ما خالفها . ثم استمر ابن المنير فبين أن

هذه القراءة - بعد هذا كله - لا تخالف النحو [انظر ص ٤٢ - ٣٠ من الكشف
لترى هذا كله في كتاب الانتصاف المطبوع معه] .

ومثل ذلك ما ذكره الامام أبو نصر الشيرازي حيث حكى في تفسيره عند
قوله تعالى « واتقوا الله الذي تسمون به والارحام » كلام الزجاج في تضعيف
قراءة الخفض ، ثم قال : « ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات
التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن رد ذلك فقد رد
على النبي صلى الله عليه وسلم واستتبع ما قرأ به ، وهذا مقام محذور لا يقلد فيه
أئمة اللغة والنحو . ولعلمهم أرادوا أنه صحيح فصحح وإن كان غيره أفصح منه ،
فإننا لا ندعى أن كل ما في القراءات على أرفع درجة من الفصاحة » .

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان عند ذكره إسكان
« بارئكم » و « يأمركم » لأبي عمرو بن العلاء : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء
من حروف القرآن على الاثني في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الاثني
في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردوها قياس عربية ولا
فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، نازم قبوطها والمصير إليها » .

هذه نصوص حرصنا على تمامها كما هي ، لئلا نعلم أن مؤلف كتاب « الفرقان »
قد عمد إلى الأقوال الضعيفة والآراء المأبودة ، فجعل يسوقها ، ويستبدل بها ، ويتجاهل
ما سواها مما هو هادم لها ، مبين لأوجه الزيف فيها ، كما أنه فهم من صنع عثمان
رضي الله عنه أنه منع القراءات ، وقد بينا أنه لم يمنع قراءة متواترة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وإنما منع ما روى عن طريق الآحاد ، لأن القرآن لا يثبت
إلا بالتواتر .

ومما يتصل بهذا الصدد أن المؤلف نقل في ص ٦٦ من كتابه عن ابن جرير
ما نصه : قال ابن جرير الطبري رضي الله تعالى عنه : ثم لما رأى الإمام أمير
المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه اختلاف الناس في القراءة ، وخاف
من تفرق كتبهم ، جمعهم على حرف واحد وهو هذا المصحف الإمام ، واستوسقت له
الامة على ذلك ، بل أطاعت ورأت أن فيما فعله الرشد والهداية ، وترك

القراءة بالأحرف السبعة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها ، طاعة منها له ، ونظرا منها لأنفسها وإن بعدها من سائر أهل ملتها ، حتى درست من الأمة معرفتها ، وانعفت آثارها ، فلا سبيل اليوم لأحد إلى القراءة بها ، لدثورها وعفو آثارها .. فإن قال من ضعف معرفته : وكيف جاز لهم ترك قراءة اقرأ هوها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرهم بقراءتها ؟ قيل : إن أمره إياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض ، وإنما كان أمر إباحة ورخصة .

ثم علق المؤلف على ذلك بقوله : والطبري وهو أقرب منا لوقت نزول القرآن وقراءة القراءات بأكثر من عشرة قرون ونصف ، يقول باندثارها وعفو آثارها وأنها درست من الأمة معرفتها . فمن أين جاءوا لنا بالقراءة والقراءات بعد مضي مئات السنين وانقراض ملايين الملايين .

وقد علق أيضا على كلمة الطبري في هامش ص ١٦٦ بقوله :

لعل الإمام ابن جرير كان يرى تأويل قوله صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرف ؛ على أنها القراءات السبع ، وهو قول لا يتفق مع ما حقهناه آنفا عند ذكر هذا الحديث ، وما قاله مجلة العلماء النضلاء .

ومن هذا النقل يتبين ما يأتي :

(١) أن المؤلف يأخذ رأي ابن جرير دليلا على ما يزعمه من انقراض القراءات السبع بعد صنيع عثمان ووجوب تركها . مع أن كلام ابن جرير ليس في هذا وإنما هو في الأحرف السبعة التي كان مرخصا بها من قبيل ثم زالت الحاجة إليها ، وهذا مبنى على رأي ابن جرير في تفسير الأحرف السبعة في الحديث بأنها سبعة أوجه من الالفاظ المختلفة في كتابة واحدة ومعنى واحد ، مثل أن يقرأ لهم ، وأقبل ، وأعمال ، وعجل ، وأسرع ، وقصدي ونحوي ، ومثل ما روى عن أبي أنه كان يقرأ « كلما أضاء لهم مشوا فيه مروا فيه سجعوا فيه » ، وما روى عن ابن مسعود من قراءته « للذين آمنوا انظرونا أهملونا أخرونا » .

ولسنا الآن بصدد تفسير معنى حديث الألف السبعة ، وهل للرأى فيها ما رأى ابن جرير أو سواه ، وإنما تمنا على هذا ليعلم أن ابن جرير في كلامه عن جمع عثمان للناس على حرف واحد - وهو الذى يستند إليه المؤلف - لم يتعرض للقراءات السبع المحروقة ، وإنما قصد الأحرف السبعة على تفسيره هو .

(٢) أن المؤلف يغطى هذه الحقيقة على القراء بما يشته في هامش كتابه تعليقا على رأى ابن جرير من قوله : لعل ابن جرير كان يرى تأويل الأحرف السبعة بالقراءات السبع . الخ وأقل ما يوصف به هذا الصنيع أنه غير لائق .

وهكذا لم تتبعنا نقول هذا المؤلف لوجدها إما مردودا عليها مينا بطلانها ، وإما مسوقة منه للاستدلال بها على معنى لا يريدده أصحابها . والمجب أن هذا الموضوع موضوع القراءات السبع ، وكلام العلماء فيه ، هو موضوع قى من أدق الموضوعات ، وأكثرها حاجة إلى حسن النظر وقوة الإدراك وتام الفحص ، ومع ذلك يسمع مثل هذا المؤلف الذى يدل كتابه على مقداره عليه - يسمع لنفسه بأن يتناول على هذا النحو ، وفي مثل هذا الأسلوب من التسرع والتهجم ، والاكتفاء بالنظر السطحي ، كأنه مقال في جريدة حزبية ، أو دفاع لأحد المحامين لا يقصد به إلا تبرير عمله أمام من وكله ، وإن وجه القراء ورفضه القضاء .

ونحن نسوق هنا بعض النصوص التى كتبها العلماء في مواضع شتى مما تناوله المؤلف في شأن القراءات ، ليعلم الناس أى خطأ ارتكب ، وأى حد تجاوز .

قال الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشيباني بن الجزري في كتابه النشر : « إن الاعتناء في نقل القرآن ، على حفظ القنوب والصنور ، لا على حفظ المصاحف والكتب ، وهذه أعرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة . ففى الحديث الصحيح الذى رواه مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن ربي قال في قم في غريش فأخبرهم ، فقلت له : وب إني بذلك أراهمي - أي يحدوهم - حتى يدعوهم خيرة ، فقال : [إني] مبتليكم ومبتليكم ومبتليكم عليكم كتابا لا يفعله أحد ، فقرأه

نائماً ويقظان ، فابعث جنداً أبعث مثلهم ، وقاتل بن أطاءك من عصاك ، وأنفق ينفق عليك ، فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه الى صحيفة تغسل بالماء ، بل يقرءونه في كل حال كما جاء في صفة أمته ، أناجيلهم في صدورهم ، وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب ، ولا يقرءونه كله إلا نظراً ، لا عن ظهر قلب ؛ ولما خص الله تعالى بحفظه من شاء من أهله أقام له أئمة ثقات تجردوا لتصحيحه ، وبذلوا أنفسهم في إتقانه ، وتلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم حرفاً حرفاً ، لم يهملوا منه حركة ، ولا سكوناً ولا إبتاتاً ولا حذفاً ، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم ، (النشر ص ٦)

ثم ذكر ابن الجزرى خبر كتابة عثمان للمصحف ، وجاء فيه ما نصه :

« وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم ، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن ، وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط ، وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « أنزل القرآن على سبعة أحرف ، فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرصة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وقرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم ، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

« فمن كان بالمدينة : ابن المسيب ، وعروة ، وسالم ، وعمر بن عبد العزيز ، وسليمان وعطاء ابن يسار ، ومعاذ بن الحارث ، المعروف بمعاذ القاري ، وعبد الرحمن ابن هرمز الأعرج ، وابن شهاب الزهري ، ومسلم بن جندب ، وزيد بن أسلم .

« وبمكة : عبيد بن عمير ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وعكرمة ، وابن أبي مليكة .

« وبالكوفة : علقمة ، والأسود ، ومسروق ، وعبيدة ، وعمر بن مرقبيل ،

والحارث بن قيس ، والربيع بن خيثم ، وعمرو بن ميمون ، وأبو عبد الرحمن السلمي ،
وزر بن حبيش ، وعبيد بن نضيلة ، وأبو زرعة بن عمرو بن جرير ، وسعيد
ابن جبير ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي .

« وبالبصرة : عامر بن عبد قيس ، وأبو العالية ، وأبو رجاء ، ونضر بن عاصم ،
ويحيى بن يعمر ، ومعاذ ، وجابر بن زيد ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة .
« وبالشام : المخيرة بن أبي شهاب الخزومي صاحب عثمان بن عفان في القراءة ،
وخليل بن سعد صاحب أبي الدرداء .

« ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ ، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا
في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم ، أجمع أهل بلدهم على تلقى
قراءتهم بالقبول ، ولم يختلف عليهم فيها اثنان ، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم .
« فكان بالمدينة : أبو جعفر يزيد بن القعقاع ثم شيبه بن نضاح ، ثم نافع بن أبي نعيم .
« وكان بمكة : عبد الله بن كثير ، وحמיד بن قيس الأعرج ، ومحمد بن يحيى .
« وكان بالكوفة : يحيى بن وثاب وعاصم بن أبي النجود ، وسليمان الأعمش ،
ثم حزة ، ثم الكسائي .

« وكان بالبصرة : عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وأبو عمرو بن العلاء ،
ثم عاصم الجحدري ، ثم يعقوب الحضرمي .

« وكان بالشام عبد الله بن عامر ، وعطية بن قيس الكلابي ، وإسماعيل بن عبد الله
ابن المهاجر ، ثم يحيى بن الحارث الذماري ، ثم شريح بن يزيد الحضرمي .

« ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد ، وانتشروا
وخلفهم أمم بعد أمم ، عرفت طبقاتهم ، واختلفت صفاتهم ، فكان منهم المسقن
للتلاوة المشهور بالرواية والدراية ، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف ،
وكثر بينهم لذلك الاختلاف ، وقل الضبط واتسع الخرق ، وكاد الباطل يلتبس
بالحق ؛ فقام جهابذة علماء الأمة ، وصناديد الأئمة ، فبالغوا في الاجتهاد ، وبيّنوا
الحق المراد ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزوا الوجوه والروايات ، وميزوا

بين المشهور والشاذ ، والصحيح والفاذ ، بأصول أصولها ، وأركان فصلوها .

وقال الإمام أبو محمد مكي في مصنفه الذي ألحقه بكتاب (الكشف) له :
« فإن سأل سائل فقال : ما الذى يقبل من القرآن الآن فيقرأ به ، وما الذى لا يقبل ولا يقرأ به ، وما الذى يقبل ولا يقرأ به ؟ فالجواب : ان جميع ما روى في القرآن على ثلاثة أقسام : قسم يقرأ به اليوم ، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال ، وهن أن ينقل عن الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغا ، ويكون موافقا لخط المصحف ، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به ، وقطع على من فيه وصحته وصدقه ، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف ، وكفر من حذبه » الخ .

وقد سئل العلامة قاضى القضاة أبو نصر عبد الوهاب رحمه الله عن قوله في جمع الجوامع في الأصول : والسبع متواترة ، مع قوله : والصحيح أن ما وراء الدشرة فهو شاذ : إذا كانت العشر متواترة فلم لا قلتم والعشر متواترة بدل قولكم والسبع ؟ فأجاب : « أما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها فلأن السبع لم يختلف في تواترها ، وقد ذكرنا أولا موضع الإجماع ، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف . على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط ، ولا يصح القول به عن يمتد قوله في الدين » .

وقال في كتابه (منع الموانع) : اعلم أن السبع متواترة ، والمد متواتر ، والإمالة متواترة ، كل هذا بئس لا شك فيه . وقول ابن الحاجب « فيما ليس من قبيل الأداء » صحيح لو تجرد عن قوله « كالمدة والإمالة » لكن تمثيله بهما أوجب فسادهما كما سنوضحه بعد ، فلذلك قلنا « قيل - أى في جمع الجوامع - ليتبين أن القول بأن المد والإمالة والتخفيف غير متواترة ، ضعيف عندنا ، بل هي متواترة - الى أن قال : وإذا عرفت ذلك فسلطنا قاض بتواتر السبع ، ومن السبع مطلق المد والإمالة وتخفيف الهمز بلا شك . وقوله

« مطلق المد » يريد به أن أصل المد جاء متواترا ، أما تقديره بأربع أو ست فليس متواتر .

وقدم له استفتاء صورته : ما تقول السادة العلماء أئمة الدين في القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم : هل هي متواترة أي غير متواترة ؟ وهل كلها انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا ؟ وإذا كانت متواترة فما يجب على من جحدوها أو حرفا منها ؟

فأجابني ، ومن خطه نقلت : الحمد لله ؛ القراءات السبع التي اقتصرت عليها الشاطبي ، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف - متواترة معلومة من الدين بالضرورة ، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل ، وليس تواتر شيء منها مقصورا على من قرأ بالروايات ، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وكان مع ذلك عاميا جاهلا لا يحفظ من القرآن حرفا . ولهذا تقرير طويل وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة شرحه ، وحفظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا يتعارق الظنون ولا الارتياح إلى شيء منه . والله أعلم كتبه عبد الوهاب بن السبكي الشافعي .

وقال ابن الجزري في ضبط وجوه الاختلاف في القراءات ما نصه :

« وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال : (أحدهما) اختلاف اللفظ والمعنى واحد . (والثاني) اختلافهما جميعا مع جواز اجتماعهما في شيء واحد ، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد . فأما الأول فكالاختلاف في « الصراط » ، وعليهم ، ويؤده ، والقدس ، ويحسب » ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط . وأما الثاني : فنحو « مالك وملك » في الفاتحة ؛ لأن المراد في القراءتين ، هو الله تعالى لأنه مالك يوم الدين وملاكة . وكذا « يكذبون ويكذبون » لأن المراد بهما هم المنافقون ، لأنهم يكذبون بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ويكذبون في أخبارهم . وكذا « كيف ننشرها » بالراء والزاي ، لأن المراد

بهما هي العظام ؛ وذلك أن الله أنشرها أى أحيأها ، وأنشرها أى رفع بعضها إلى بعض حتى التأمّت ، فضمن الله تعالى المعنيين في القراءتين . وأما الثالث : فنحو « وظنوا أنهم قد كذبوا » بالتشديد والتخفيف . وكذا . « وإن كان مكرهم لنزول منه الجبال » بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى ، وبكسر الأولى وفتح الثانية . وكذا « للذين هاجروا من بعد ما كفوا ، وُفْتِنُوا » بالتسمية والتجھيل . وكذا « قال لقد علمت » بضم التاء وفتحها . وكذلك ما قرئ شاذاً « وهو يطعم ولا يطعم » عكس القراءة المشهورة . وكذلك « يطعم ولا يطعم » على التسمية فيهما ؛ فإن ذلك كله وإن اختلف لفظاً ومعنى وامتنع اجتماعه في شيء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض .

فأما وجه تشديد « كذبوا » فالمعنى : وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم . ووجه التخفيف : وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به . فالظن في الأولى يقين ، والضمائر الثلاثة للرسل . والظن في القراءة الثانية شك ، والضمائر الثلاثة للرسل إليهم . وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من « لنزول » فهو أن يكون أن مخففة من الثقيلة ، أى وإن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها ، وفي القراءة الثانية إن نافية ، أى ما كان مكرهم وإن تعاضم وتفاقم لنزول منه أمر محمد صلى الله عليه وسلم ودين الإسلام . ففي الأولى تكون الجبال حقيقة ، وفي الثانية مجازاً . وأما وجه « من بعد ما فتنوا » على التجھيل فهو أن الضمير يعود للذين هاجروا ، وفي التسمية يعود إلى « الخاسرون » . وأما وجه ضم التاء في علمت فإنه أسند العلم إلى موسى حديثاً منه لفرعون حيث قال « إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون » فقال موسى على نفسه « لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر » فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه بالعلم بذلك ، أى أن العالم بذلك ليس بمجنون ، وقراءة فتح التاء ، أنه أسند هذا العلم لفرعون مخاطبة من موسى له بذلك على وجه التقريرع لشدة معاندته للحق بعد علمه . وكذلك وجه قراءة الجماعة « يطعم » بالتسمية « ولا يطعم » على التجھيل : أن الضمير في وهو ، يعود إلى الله تعالى ، أى والله تعالى يرزق الخلق ولا يرزقه أحد ، والضمير في

عكس هذه القراءة يعود إلى الولي ، أي والولي المنتخذ يرزق ولا يرزق أحدا ،
والضمير في القراءة الثالثة يعود إلى الله تعالى ، أي والله يعظم من يشاء ولا يعظم
من يشاء ، فليس في شيء من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض .

وكل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحدا
من الأمة رده ، ولزم الإيمان به وأن كله منزل من عند الله ، إذ كل قراءة منها منزلتها
مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها . واتباع ما تضمنته من المعنى
علما وعملا ، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ، ظنا أن ذلك تعارض .
وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضى الله عنه بقوله : « لا تختلفوا في القرآن
ولا تتنازعوا فيه ، فإنه لا يختلف ولا يتساقط ، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه
واحدة ، حدودها وقراءتها ، وأمر الله فيها واحد ، ولو كان من الحرفين حصر
يأمر بشيء ينهى عنه الآخر ، كان ذلك الاختلاف ، ولكنه جامع ذلك كله ؛ ومن
قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها ، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله . »

وقال في فائدة اختلاف القراءات وتنوعها ما نصه : « وأما فائدة اختلاف
القراءات وتنوعها فإن في ذلك فوائد غير ما قدمنا من سبب التهوين والتسهيل
والتخفيف على الأمة . »

ومنها : ما في ذلك من نهاية البلاغة ، وكال الإعجاز ، وغاية الاختصار وجمال
الإيجاز ، إذ كل قراءة بمنزلة الآية ، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات ،
ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حداثها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل .
وهنا : ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة ، إذ هو مع كثرة هذا
الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف ، بل كاه يصدق بعضه
بعضا ، ويبين بعضه بعضا ، ويشهد بعضه لبعض ، على نمط واحد ، وأسلوب واحد ،
وما ذاك إلا آية بالغة وبرهان قاطع على صدق من جاء به ، صلى الله عليه وسلم .

ومنها : سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة ، إذ هو على هذه الصفة من
البلاغة والوجازة ، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه ، أسهل وأقرب إلى فهمه وأدعى

لقبوله من حفظه جملا من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة ، لا سيما فيما كان خطه واحدا ، فإن ذلك أسهل حفظا ، وأيسر لفظا .

ومنها : إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم ليلبغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ ، واستخراج كمين أسرارهِ وخفي إشاراته ، وإنعامهم النظر وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح ، والتفصيل بتدريج ما يبلغ غاية علمهم ، ويصل إليه نهاية فهمهم « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكرٍ أو أنثى . » والاجر على قدر المشقة .

ومنها : بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم ، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي ، وإقبالهم عليه هذا الإقبال ، والبحث عن لفظة لفظة ، والكشف عن صيغة صيغة ، وبيان صوابه ، وبيان تصحيحه ، وإتقان تجويده ، حتى حوّه من خلل التحريف ، وحفظوه من الطغيان والتطهيف ، فلم يهملوا تحريكها ولا تسكينها ، ولا تفحيمها ولا ترقيقها حتى ضبطوا مقادير المدات وتفاوت الإملات ، وميزوا بين الحروف بالصفات ، مما لم يهتد إليه فكراً أمة من الأمم ، ولا يوصل إليه إلا بإلهام باري النسم .

ومنها : ما ادخره الله من المنقبة العظيمة ، والنعمة الجليلة الجسيمة . لهذه الأمة الشريفة ، من إسنادها كتاب ربها ؛ واتصال هذا السبب الإلهي بسببها ، خصيصة الله تعالى هذه الأمة المحمدية ، وإعظام ما لتدبر أهل هذه الملة الخفيفة ، وكل قارئ يوصل حروفه بالتأمل إلى أصله ، ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله ، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لكففت ، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لو فت .

ومنها : ظهور سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز ، وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتميز ؛ فإن الله تعالى لم يخل عصراً من الأعصار ، ولو في قطر من الأقطار من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى ، وإتقان حروفه ورواياته ،

وتصحيح وجوهه وقرآته ، يكون وجوده سببا لوجود هذا السبب القويم على مر الدهور ، وبقاؤه دليلا على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور .

هذا وقد توافر في مصاحف عثمان من المزايا ما لم يتوافر في غيرها . وأهمها :

- (١) الاقتصار على ما ثبت بالتواتر دون ما كانت روايته آحادا .
- (٢) إهمال ما نسخت تلاوته ولم يستقر في العرصة الأخيرة .
- (٣) ترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن بخلاف صحف أبي بكر رضى الله عنه ، فقد كانت مرتبة الآيات دون السور .
- (٤) كتابة المصاحف بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف التي نزل عليها القرآن ، من عدم إعجامها وشكلها ، ومن توزيع وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد .
- (٥) تجريدتها مما ليس قرآنا كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في المصاحف الخاصة شرحا لمعنى ، ونحو ذلك .

وقد استجاب الصحابة لثمان فحرقوا مصاحفهم ، واجتمعوا جميعا على المصاحف العثمانية ، حتى عبد الله بن مسعود الذي نقل عنه أنه أنكر أولا مصاحف عثمان وأنه أبى أن يحرق مصحفه . رجع وعاد الى حظيرة الجماعة حين ظهرت له مزايا تلك المصاحف العثمانية واجتماع الأمة عليها وتوحيد السكامة بها .

وحينئذ طهر الجو الاسلامي من أوبئة الشقاق والنزاع ، وأصبح مصحف ابن مسعود ومصحف أبي بن كعب ومصحف عائشة ومصحف علي ومصحف سالم مولى أبي حذيفة ، أصبحت كلها وأمثالها في خبر كان .

ولم يفعل عثمان ما فعل إلا بعد ان استشار الصحابة ، واكتسب موافقتهم ، بل ظفر بمعاونتهم وتأيدهم وشكرهم . وفي ذلك يروى أبو بكر الأنباري عن سويد ابن غفلة أنه قال : سمعت علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول : يا معشر الناس : اتقوا الله وإياكم والغلو في عثمان وقولكم حراق مصاحف ، فوالله ما حرقها

إلا عن ملاء منا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن عمر بن سعيد قال : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه « لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان » .

* * *

ثالثاً — الناسخ والمنسوخ

وقد عرض المؤلف في فصل عقده بعنوان « الناسخ والمنسوخ » الى بعض الأحاديث ، فنقدتها بصورة غير كريمة ، كحديث سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة ، والأحاديث التي تذكر قوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد نقدت هذه الأحاديث وأمثالها من قبل ، ولكن مقام النبوة كان يقتضي على المؤلف ألا ياجأ الى هذا الأسلوب الذي لجأ إليه ، من مثل قوله في نقد ما روى من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة بغسل واحد » :

« والحديث كما ترى يرفضه الذوق السليم ، وتمجه النفوس السامية . فإذا ما حاولنا أن نبحث طريق وصوله لراويته - أو لراويته - عجبنا كل العجب ، وحق لنا أن نعجب ، إذ ليس له سوى طريقين لاثالث لهما :

« أولهما : أن يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه لإحدى زوجاته : لقد مررت في هذه الليلة على سائر ضرائرك وفعلت بهن كيت وكيت . وهذا ما نستبعد وقوعه من عصاة الأمة وطغاتها ، فما بالنا بأكرم مخلوق تحلى بأعظم الأخلاق ! وحاشا أن يفعل الرسول عليه السلام ما يستوجب اللوم أو ما يوجب الزرارة . ولا أخط من أن يذكر مثل هذا أمام إحدى الضرائر .

« ثانيهما : أن يكون دخل عند راوية الحديث فأفغنى إليها كما يفغى الرجل إلى امرأته ثم تركها فتبعته فدخل عند إحدى زوجاته الأخريات فنظرت من شق الباب ورأت ما رأت ، وخرج من عند الأخرى الى غيرها فتبعته الأولى

ونظرت إليهما أيضا من شق الباب ، وهكذا حتى طاف على نسائه جميعهن بفنسل واحد ، كما جاء في هذا الحديث المكذوب .

ونحن نقول للمؤلف : هل من الذوق السليم أن تردد هذه التريديدات النابية في شأن يتعلق بالرسول الكريم وأمته المؤمنين ، وما الداعي الى هذا ؟ .

رابعاً — ترجمة القرآن

تناول المؤلف بعد هذا موضوع « ترجمة القرآن » وعرض للخلاف الذي قام بشأنه بين العلماء والباحثين من قبل ، وقرر أنه درس أدلة القائلين بوجوب الترجمة وأدلة القائلين بمنعها ، وانتهى من هذه الدراسة إلى وجوب الترجمة .

وقد سلم بعد كثير من الاستطراد بأن الترجمة الحرفية أو اللفظية غير ممكنة وغير ميسورة ، وأنه لم يبق سوى ترجمة معاني القرآن ، واقترح لذلك أن تشكل لجانان : إحداهما لوضع تفسير للقرآن ، والأخرى لترجمة هذا التفسير .

ونظن أننا لسنا في حاجة إلى بحث هذا الموضوع ، وقد أشبعه العلماء والباحثون منذ عهد قريب ، ولكننا نقول : إن المؤلف لم يأت فيه بجديد يعول عليه ، حتى اقترح تشكيل اللجنتين ، فإن هذا بنفسه هو ما انتهى إليه الرأي حين كانت هذه المسألة معروضة للبحث في الأزهر منذ سنوات .

والى هذا الحد ينتهى بحثنا عن هذا الكتاب والحمد لله أولا وآخرا ،
والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين .

رمضان سنة ١٣٦٧ هـ

يوليو سنة ١٩٤٨ م

محمد محمد المدنى	محمد على النجار	عبد الفتاح القاضى
المفتش بالأزهر	المدرس بكلية اللغة العربية	المدرس بمعهد القراءات

فهرس

مقدمة : ص ٣

(٣) الاجتراء على القرآن . (٤) التضميل في نسبة كتاب الفرقان (٥) الكتاب بمجموعة من الأقوال المردودة والمذاهب الباطلة .

رسم المصحف : ص ٥

(٥ - ٨) رمى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعجز والخلأ في الرسم - رديد الروايات الباطلة التي تزعم أن بالقرآن تحريفا في الهجاء أو الحنا في القواعد العربية والرد على ذلك (٨ - ١٠) زعم تغيير الحيناج للمصحف . (١٠) ساف غير صالح للمؤلف . (١٠) رمى العلماء بالشذوذ واختلاق الترمذات . (١١) زعمه أن بالمصحف من جهة الرسم تناثرا وبيان خطئه في ذلك . (١٢) فتوى في رسم المصحف للجنة الفتوى بالأزهر

القراءات : ص ١٥

(١٥ - ٢١) المؤلف يرى وجوب الاختصار على قراءة واحدة وإلناء ما سواها . ويحتاج لذلك بفهم خاطئ . لما قلعه عان - يان اختلاط الأمر على المؤلف في ذلك وإيراد أقوال العلماء فيه (٢١ - ٢٣) رمية القراء بالتعسف والتنطع وبيان ما فيه من تبجح وإساءة (٢٣ - ٢٥) إنكاره القراءات المتواترة وأوهامه في ذلك وتمسكه بالأراء الضعيفة الفاسدة (٢٥ - ٢٨) ما نقله عن الزمخشري والرد عليه - كلام العلماء فيمن ينقد القراءة بالقواعد (٢٨ - ٣٠) المؤلف ينتقل عن ابن جرير رأيا ويفسده بفهمه (٣٠ - ٣٨) نصوص عن العلماء في الموضوعات التي تناولها المؤلف بوضع الأمر للقراء (٣٨) مزاي المصاحف العثمانية واجماع الصحابة عليها حتى الذين كانوا قد توقفوا أولا

موضوعات أخرى تناولها المؤلف ص ٣٩

(٣٩) نقد غير لائق للأحاديث

(٤٠) ترجمة القرآن ورأى المؤلف فيها